مجلس الوزراء
مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

وزارة التخطيط و التنمية الاقتصادية
Ministry of Planning and Economic Development

المنظومة الرقمية الشاملة:

رؤية تطويرية لدور معلم ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة

منتدى السياسات العامة
IDSC Public Policy Forum

العـدد
الثامـن
٨

سلسلة أوراق سياسات محكمة

مبادرة شباب من أجل التنمية
Youth for Development Initiative

مجلس الوزراء

مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

عن المركـز

مركـز المعلومـات ودعـم اتخـاذ القـرار التابـع لرئيـس مجلـس الـوزراء، هـو مركـز فكـر رائـد مُصنـف دوليًـا، تتمثـل أبـرز أدواره فـي دعـم صانـع القـرار فـي شـتى مجـالات التنميـة. هـذا إلـى جانـب جهـوده وإسـهاماته فيمـا يتعلـق بإقامـة حـوار مجتمعـي بشـأن القضايـا ذات الأولويـة، وبنـاء قنـوات اتصـال فعالـة مـع المواطـن المصـري، الـذي يُعتبـر غايـة التنميـة وهدفهـا الأسـمى.

الرؤية

طرح أفكار ابتكارية قابلة للتنفيذ تحقق رؤية مصر المستقبلية.

الرسالة

دعم مُتخذ القرار لصنع سياسات عامة فعَّالة في إطار تشاركي.

مراحل تطور عمل المركز

مَـرّ مركـز المعلومـات ودعـم اتخـاذ القـرار منـذ نشـأته عـام ١٩٨٥ بأربـع مراحـل رئيسـية، شـهد كل منهـا عـدة تحـوُّلات فـي طبيعـة مهام وأدوار المؤسسـة، وذلك تماشـيًا مـع متطلبـات واحتياجـات متخـذ القـرار، ومواكبـةً لطبيعـة التغيـرات التـي واجهـت المجتمـع المصـري. وفيمـا يلـي نبـذة عـن كل مرحلـة:

المرحلة الأولى: مرحلة البنية المعلوماتية (١٩٨٥ – ١٩٩٩)

اهتـمَّ المركـز خـلال هـذه المرحلـة بخلـق بنيـة معلوماتيـة تضمـن سـرعة تدفـق البيانـات والمعلومـات، فضـلًا عـن المسـاهمة فـي عمليـات التطويـر التكنولوجـي فـي مصـر.

المرحلة الثانية: مرحلة دعم القرار والإتاحة المعلوماتية (١٩٩٩ - ٢٠٠٥)

شهدت هذه المرحلة نقلة نوعية في طبيعة دور المركز ليصبح أكثر تخصصًا في مجال دعم القرار من خلال توفير آليات ووسائل علمية وعملية تدعم تناوله لمختلف القضايا التنموية، هذا فضلًا عن اهتمامه برفع الوعي المجتمعي وبناء مجتمع المعرفة.

المرحلة الثالثة: مرحلة مركز فكر مجلس الوزراء (٢٠٠٥ -٢٠٢٣)

إلى جانب العمل على بناء مجتمع المعرفة، ساهم المركز خلال هذه المرحلة في مختلف مراحل صنع السياسات العامة للدولة. بداية من المشاركة في تحديد القضايا وترتيب أولوياتها، مرورًا بطرح البدائل والتوصيات المختلفة استنادًا إلى الخبرات الدولية، وصولًا لمرحلة التغذية العكسية ومتابعة ردود الفعل وتقييم الآثار الناجمة عن تفعيل السياسات والقرارات.

المرحلة الرابعة: مرحلة إعادة تنظيم مركز المعلومات وبلورة اختصاصاته (٢٠٢٣ وحتى الآن)

مَثّل صدور قرار دولة رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٠٨٥ لسنة ٢٠٢٣ بشأن إعادة تنظيم المركز تدشينًا لمرحلة عمل جديدة يضطلع فيها المركز بمهام وأدوار أكثر تعددًا وتنوعًا، تتركز حول إمداد صانع القرار بما يطلبه من بيانات وتحليلات، واستشراف المستقبل على المديين المتوسط والبعيد، بالاعتماد على أفضل الممارسات الدولية، ووضع بدائل للسياسات العامة القائمة بناءً على الأدلة، فضلًا عن تحقيق التواصل بين الحكومة ومختلف الأطراف الفاعلة في المجتمع، وإدارة حوار مجتمعي حول القضايا ذات الأولوية من أجل صياغة وبناء مستقبل أفضل لمصر.

مقدمة سلسلة شبابنا يدعم قرارنا

شبابنا يدعم قرارنا

سلسلة شبابنا يدعم قرارنا سلسلة بحثية غير دورية تتسم بالطابع التطبيقي، وتأتي انطلاقًا من إيمان المركز بالدور الحيوي الذي يلعبه شباب الباحثين في الجامعات والمؤسسات البحثية جميعها في تقديم رؤى وأفكار خلّاقة لدعم متخذ القرار، إلى جانب تشجيع مشاركة الشباب في رسم السياسات العامة لعدد من القضايا ذات الأولوية في المجالات كافة، وانتهاءً بطرح استراتيجيات متكاملة، وآليات تنفيذية مبتكرة للقضايا محل الدراسة والتحليل.

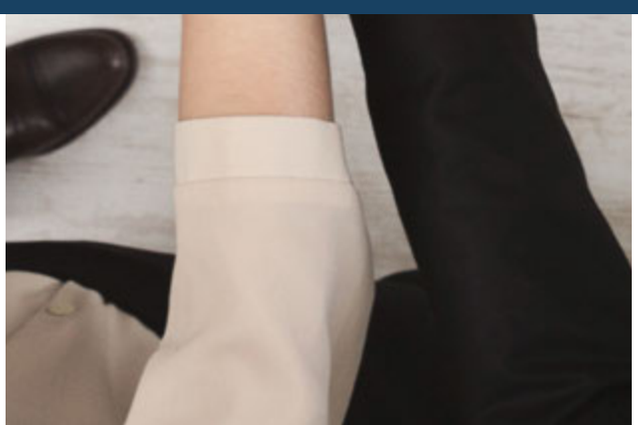

منتدى السياسات العامة
IDSC Public Policy Forum

رئيس المركز

السيد/ أسامة الجوهري

مساعد رئيس مجلس الوزراء

رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

هيئة التحرير

د. مي محسن مبروك

مدير الإدارة العامة للمكتب الفني

أ. سالي أحمد عاشور

مدير تنفيذي للإدارة العامة للدراسات المستقبلية والنمذجة

أ. منال طلعت عمرو

مدير تنفيذي للإدارة العامة للقضايا الإقتصادية

المدير التنفيذي لسلسلة شبابنا يدعم قرارنا

أ. علياء عمر سيد

المدير التنفيذي لسلسلة شبابنا يدعم قرارنا

لجنة التحكيم

أ. د. أشرف العربي

وزير التخطيط الأسبق ورئيس معهد التخطيط القومي

أ. د. فوزي تركي

رئيس جامعة بدر

الرئيس الأسبق لجامعة كفر الشيخ

أ.د. نادية زخاري

استاذة بالمعهد القومي للأورام جامعة القاهرة

ووزير البحث العلمي السابق

أ.د. علي شمس الدين

رئيس الأسبق لجامعة بنها

أ. رامي جلال

عضو مجلس الشيوخ عن تنسيقية شباب الأحزاب السياسين

التصميم الجرافيكي

م. أيمن الشريـــف

أ. دينـــا عـــــمرو

الإدارة العامة للجودة

أ. شيمـاء العربـــــي

أ. عبد الحميد حلمي

مجلس الوزراء
مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

فريق الإعداد

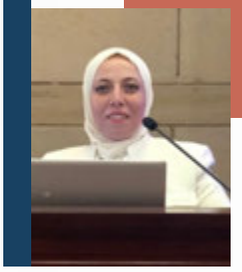

د. هبة الله أحمد عبد الحليم المهدوي

دكتوراه الفلسفة في التربية تخصص تربية خاصة
مطور مواقع ويب
مركز نظم وتكنولوجيا المعلومات
بجامعة بورسعيد

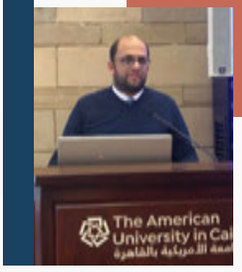

أ. محمد أحمد عبد الحليم المهدوي

باحث دكتوراه تخصص تكنولوجيا التعليم
أخصائي شؤون تعليم
مركز نظم وتكنولوجيا المعلومات
بجامعة بورسعيد

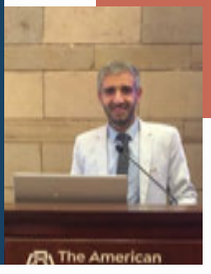

أ. عبد الرحمن السيد عثمان مشكاك

باحث دكتوراه تخصص تكنولوجيا التعليم
أخصائي شؤون تعليم
مركز نظم وتكنولوجيا المعلومات
بجامعة بورسعيد

تحت إشراف

د. رشا محمد مسعد الجمال

مدرس بقسم تكنولوجيا التعليم
كلية التربية النوعية - جامعة بورسعيد

ملخص تنفيذي

هناك العديد من التحديات والإشكاليات المتعلقة بكفاءة معلمي الدمج، ومدى قدرتهم على القيام بدورهم في رعاية ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة الملتحقين بهذه المدارس، خاصة في ظل زيادة الأعداد وغموض الأعراض.

عند البحث يتضح أن هذه الإشكاليات ناجمة بالأساس عن وجود فجوة بين ما تصدره الدولة من تشريعات، وبين إجراءات تنفيذها من قِبل المؤسسات التعليمية الدامجة على أرض الواقع، وكذلك بين ما تنفقه الدولة على برامج تدريبهم، وبين ضعف جدوى العائد من التدريب، بسبب طبيعة محتواه النظري البحت المقدم من الأكاديمية المهنية للمعلمين، وحصره في الحصول على شهادة صلاحية الترقي. الأمر الذي ينعكس سلبًا على الجهود المبذولة من جانب الدولة في مجال الكشف عن ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة ورعايتهم، وتطوير المعلمين العاملين معهم.

وطالما أن الطرق التقليدية في التدريب لم تحقق النتائج المتوقعة منها؛ إذ لا يزال الواقع يشير إلى غياب الكوادر الفنية المدربة القادرة على تنفيذ الدمج في المدارس، وعدم كفاية الأدوات والوسائل والآليات المُعينة لهم على ذلك، وتصاعد عدد طلاب ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة المتسربين من مختلف مراحل التعليم، لذا فمن الأفضل أن يُنظر للحلول الرقمية وتطبيقاتها بعين الاعتبار، بوصفها الأنسب لواقع المجتمع المصري الحالي، ولرؤية مصر ٢٠٣٠.

تقترح ورقة السياسات هذه منظومة رقمية شاملة لتطوير دور المعلمين في التعرف والكشف والتدخل السريع مع ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة، وتضع آليات لتطبيقها على أرض الواقع، دون إثقال لميزانية الدولة بأعباء إضافية، كما يمكن للحلول الرقمية أن تسهم في حدوث نقلة نوعية في برامج التدريب التقليدي الذي يتضمن بدوره عددًا من المشكلات الهيكلية التي ظهرت جليًّا منذ الإعلان عن تطبيق القرار الوزاري رقم ٢٢٩ لسنة ٢٠١٦ بشأن دمج الطلاب ذوي الإعاقة البسيطة بمدارس التعليم الفني في عام ٢٠١٦، ليكون بديلًا حتميًّا لتهيئة المعلم باعتباره أحد أهم أطراف العملية التعليمية للتعامل مع البيئة المتغيرة المحيطة بمنظومة التعليم.

رسائل في نقاط

أعداد ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة في تصاعد مستمر

- (٨,٦٣٧) مليون معاق (أكثر من ٥ سنوات)، بنسبة ١٠,٥٥٪ من إجمالي تعداد سكان الجمهورية حتى عام ٢٠١٧.
- نسبة (٥-١٠٪) من الموهوبين لديهم صعوبات تشمل الخلل الحسي أو صعوبات التعلم.

ارتفاع كثافة الفصول نتيجة زيادة الأعداد

- عدد الطلاب المدمجين في مدارس التربية الخاصة (٤٣٧١٩) طالبًا، موزعين على (١١١٦) مدرسة، تضم (٤٩٠٦) فصول خلال عام ٢٠٢٠/ ٢٠٢١.
- كثافة فصول مدارس التربية الخاصة ٨,٩ طالب/ فصل خلال عام ٢٠٢٠/ ٢٠٢١.
- عدد معلمي التربية الخاصة (٩٩٣٤) معلمًا خلال عام ٢٠٢٠/ ٢٠٢١، ليكون متوسط نصيب المعلم من الطلاب ٤,٤ طالب.

جهود الدولة

- إصدار التشريعات والقوانين التي تكفل لهم الحق في الحصول على تعليم جيد.
- تدريب (٢٣٢٣٢) معلمًا وأخصائيًا على برامج الموهوبين وذوي الإعاقة في المدارس حتى فبراير ٢٠١٧.

الواقع العملي لذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة ومعلميهم

- الأكاديمية المهنية للمعلمين هي الجهة المسؤولة عن تدريب المعلمين على الدمج، ويقتصر محتواها على الجانب النظري فقط دون تطبيق عملي.
- عدد ذوي الإعاقة المتسربين من التعليم خلال عام ٢٠١٧ نحو ١٨,٦ ألف فرد، منهم ٣٦,٩٪ تسربوا بسبب ظروف الإعاقة، يليها بنسبة ١٩,٣٪ تسربوا للشعور بالعجز وعدم التكيف مع المعلمين والزملاء.

الحلول الرقمية مقابل التدريب التقليدي

- توظيف الحلول الرقمية وتطبيقاتها المتمثلة في النظم الخبيرة والذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية، هو البديل الأنسب لحل مشكلة قصور التدريب العملي لمعلمي الدمج؛ لملاءمته للواقع المصري، ورؤية مصر ٢٠٣٠.
- تطبيق المنظومة الرقمية الشاملة "افهمني" هو تطبيق للهواتف الذكية، يساعد المعلمين على التعرف والتشخيص والتدخل السريع مع الطلاب ذَوِيّ الاحتياجات التعليمية الخاصة، الذين يصعب اكتشافهم داخل الفصول.

مقدمـــة

في فبراير ٢٠١٦ أطلقت الحكومة المصرية استراتيجية "رؤية مصر ٢٠٣٠"، إيذانًا ببدء خطة استراتيجية طويلة المدى للتنمية الشاملة في مصر، والتي تسير على نفس خُطى رؤية القاهرة ٢٠٥٠. وتُعد أول مبادرة مصرية يتم صياغتها وفقًا لمنهجية التخطيط الاستراتيجي طويل المدى والتخطيط التشاركي، حيث اشترك في إعدادها فئات مجتمعية متعددة، راعت توجهات الجهات والهيئات الحكومية، والوزارات، والقطاع العام، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني. وبفضل دعم ومشاركة شركاء التنمية الدوليين، تم تضمين المبادرة أهدافًا شاملة لجميع مرتكزات وقطاعات الدولة المصرية.

وتأتي أهمية هذه الاستراتيجية في ظل الظروف الراهنة التي تمر بها البلاد، وانعكاساتها المحلية والإقليمية والعالمية، والتي تتطلب إعادة النظر في الرؤية التنموية لمواكبة هذه التطورات، ووضع أفضل الاستراتيجيات للتعامل معها، بحيث يستطيع المجتمع المصري تحقيق الغايات التنموية المنشودة للبلاد، والانتقال لمصاف الدول المتقدمة.

وقد تبنّت الاستراتيجية مفهوم التنمية المستدامة، كإطار عام يُقصد به تحسين جودة الحياة في الوقت الحاضر، والاستخدام الأمثل للموارد، ودعم عدالة استخدامها، بما لا يُخل بحقوق الأجيال القادمة في الحصول على حياة أفضل، ولذا ارتكز مفهوم التنمية المستدامة الذي تتبنّاه المبادرة على ثلاثة أبعاد رئيسة؛ هي: البعد الاقتصادي، والبعد الاجتماعي، والبعد البيئي.

كما ترتكز الاستراتيجية على مفاهيم النمو الاحتوائي والمستدام، والتنمية الإقليمية المتوازنة، بما يؤكد مشاركة الجميع في عملية البناء والتنمية، ويضمن استفادة جميع الأطراف من ثمار هذه التنمية. وتؤكد الاستراتيجية مبدأ تكافؤ الفرص، وسد الفجوات التنموية، والاستخدام الأمثل للموارد، ودعم عدالة استخدامها بما يضمن حقوق الأجيال القادمة.

ولقد تلاقت هذه الجهود المصرية مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، وذلك في إطار المساعي العالمية الرامية إلى القضاء على الفقر عن طريق تحقيق (١٧) هدفًا للتنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠. اشتملت هذه الأهداف السبعة عشر على هدف خاص بالتعليم، ويشير إلى دور التعليم الجيد في القضاء على الفقر وإتاحة الحياة الكريمة للجميع وهو:

الهدف الرابع الذي ينص على:

«ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع».

وتستهدف الرؤية الاستراتيجية للتعليم حتى عام ٢٠٣٠ إتاحة التعليم والتدريب للجميع بجودة عالية دون تمييز، وفي إطار نظام مؤسسي، كفء وعادل، ومستدام، ومرن. وأن يكون مرتكزًا على المتعلم والمتدرب القادر على التفكير والمتمكن فنيًا وتقنيًا وتكنولوجيًا، وأن يساهم أيضًا في بناء الشخصية المتكاملة وإطلاق إمكاناتها إلى أقصى مدى، لمواطن معتز بذاته، ومستنير، ومبدع، ومسؤول، وقابل للتعددية، يحترم الاختلاف، وفخور بتاريخ بلاده، وشغوف ببناء مستقبلها وقادر على التعامل تنافسيًا مع الكيانات الإقليمية والعالمية.

وفي ضوء رؤية مصر للتنمية المستدامة ٢٠٣٠، تأتي قضية إعداد الإنسان المصري، وتأهيله لأدواره في الجمهورية الجديدة، على قمة أولويات الاهتمام الوطني المعاصر، الأمر الذي استلزم استحداث أدوار جديدة لمعلمي ذوي الإعاقة والموهوبين في مصر، وتأهيلهم لممارسة أدوارهم الجديدة؛ لمواكبة هذا التوجه العالمي المعاصر.

وإيمانًا من الحكومة المصرية بأن الاستراتيجيات وثائق حية متطورة، ينبغي لها أن تواكب التغييرات التي طرأت على الساحة المحلية والإقليمية والعالمية، حَدَّثت مصر في عام ٢٠١٨ أجندتها للتنمية المستدامة، بمشاركة جميع شركاء التنمية، وراعت في أهداف النسخة الجديدة لرؤية مصر ٢٠٣٠ أن تصبح رؤية مُلهمة، تتضمن بشكل تفصيلي أوجه المساهمة المصرية في الأجندة الأممية، وكيف سيخدم ذلك السياق العالمي.

وفي أهداف النسخة الجديدة لرؤية مصر ٢٠٣٠ اتسع نطاق إتاحة التعليم الجيد للجميع، وزاد التركيز على الفئات الأكثر احتياجًا، وهو ما عبرت عنه ورقة السياسات الحالية التي حرصت على تجسيد الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة الجديدة، الذي ينص على: «الارتقاء بجودة حياة المواطن المصري، والذي يتضمن إتاحة التعليم للجميع، وضمان جودته». والهدف الثاني، الذي ينص على: «تحقيق العدالة والاندماج الاجتماعي، والمساواة في الحقوق والفرص، وتمكين الفئات الأكثر احتياجًا، ودعم مشاركة كل الفئات في التنمية». والهدف الرابع، الذي ينص على: «دعم المعرفة والابتكار والبحث العلمي، والاستثمار في رأس المال البشري، وبناء القدرات الإبداعية، ونشر ثقافة الابتكار، وربط البحث العلمي بالتعليم والتنمية».

الإطار القانوني والتشريعي

تعد قضية الإعاقة واحدة من أبرز القضايا التي تتداخل مع قضايا العدالة الاجتماعية والاقتصادية وغيرها، ولذا أصبحت محل اهتمام المجتمعات المختلفة، وموضع عنايتها، بسبب ما تفرضه الإعاقة من تبعات، لا تقع على عاتق المعاق وأسرته فقط، بل إن آثارها تمتد لتشمل قطاعًا كبيرًا من المجتمع. ولذا، قامت العديد من المجتمعات بإصدار القوانين والتشريعات التي تحدد المسؤولية المجتمعية تجاه المعاقين، وتنظم استجابة المجتمعات لاحتياجاتهم، سواء في مجال الوقاية أو الرعاية.

وتُعد مصر في صدارة الدول الراعية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في السنوات الأخيرة، بدءًا من إصدار دستور ٢٠١٤، والذي تضمن (١١) مادة واضحة وصريحة، تضمنت تفعيل مواد وقوانين تتعلق بالفئات الأكثر احتياجًا للرعاية في المجتمع، وذلك حرصًا على المساواة، وعدم التمييز بين المواطنين في الحقوق والواجبات على أساس الإعاقة. كما تضمن الدستور محور الإعاقة كأحد مجالات عدم التمييز، ونصت المادة (٥٣) منه على أن المواطنين لدى القانون سواء، وهم متساوون في الحقوق والحريات والواجبات العامة، لا تمييز بينهم، كما تلتزم الدولة باتخاذ التدابير اللازمة للقضاء على جميع أشكال التمييز.

وفي هذا الصدد، وبموجب القرار الرئاسي رقم (١١) لسنة ٢٠١٩، أُنشِئَ المجلس القومي للأشخاص ذوي الإعاقة، لضمان وجود ممثلين لهم بمجلس النواب المصري.

كما جاء قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم (١٠) لسنة ٢٠١٨، استجابةً لبنود المادة الرابعة من اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ("Convention On The Rights Of Persons With Disabilities" CRPD) الصادرة عام ٢٠٠٦، والتي أقرتها مصر بقرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٤٠٠ لسنة ٢٠٠٧ بشأن الموافقة على الاتفاقية الدولية لحماية الأشخاص ذوي الإعاقة، حيث شملت بنود الاتفاقية جميع الجوانب التشريعية، والإدارية، والإجرائية؛ لضمان الحقوق المدنية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية للأشخاص ذوي الإعاقة. كما حقق القانون عدة مكتسبات لهذه الفئة، تضمنت المساواة الفعلية في التمتع بجميع حقوق الإنسان، وواجباته، وحرياته الأساسية في جميع الميادين، دون تمييز بسبب الإعاقة، أو نوعها، أو جنس الشخص المعاق.

ونصت اللائحة التنفيذية لقانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في (٨٦) مادة، على ضمان توفير سبل الرعاية الكريمة لهم، ودمجهم في المجتمع، للمشاركة في عملية البناء والتنمية في حدود قدراتهم، وذلك استكمالاً لاهتمام الدولة بذوي القدرات الخاصة، واحترام حقوقهم، وإتاحة الفرصة لهم للاضطلاع بواجبات المشاركة في مجتمعهم. كما أكدت على التزام الجهات الحكومية، وغير الحكومية، والقطاع الخاص، بتقديم باقة من الخدمات المتكاملة للأشخاص ذوي الإعاقة، والتي تتسع لتشمل نطاقًا واسعًا من الخدمات والمزايا العامة، في مختلف قطاعات الدولة، أبرزها التعليم والتأهيل، أو الخدمات والمزايا الخاصة، مثل الأدوات والتكنولوجيا المساعدة، لإتاحة الخدمات والمعلومات للأشخاص ذوي الإعاقة، واتخاذ التدابير اللازمة والمناسبة لاستخدام التكنولوجيا المساعدة في برامج التعليم، والتدريب، والإعداد، والتأهيل المهني، والتوظيف. بالإضافة إلى الإعلان الرئاسي بتخصيص عام ٢٠١٨ ليكون عام أصحاب الهمم في مصر.

تحليل أصحاب المصالح

١. وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني.

٢. الإدارة المركزية لشؤون التربية الخاصة بوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني.

٣. وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

٤. المجلس القومي للأشخاص ذوي الإعاقة.

٥. الأكاديمية المهنية للمعلمين.

حجم المشكلة

تعداد الأشخاص **ذوي الإعاقة** يبلغ أكثر من مليار شخص، بنسبة ١٥٪ من سكان العالم (تقريبًا شخص واحد لكل سبعة أشخاص). وتشير الإحصاءات الرسمية الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ووفقًا لآخر تعداد أجرته الدولة بنهاية عام ٢٠١٧، إلى أن تعداد الأشخاص ذوي الإعاقة في مصر (أعمارهم من ٥ سنوات فأكثر) قد بلغ ٨,٦٣٧ مليون فرد، بنسبة ١٠,٥٥٪ من إجمالي تعداد السكان، منهم ٢,٠٢٨ مليون شخص لديه صعوبات من الدرجة الكبيرة إلى المطلقة. أما عن تصنيف هذه الصعوبات، فأكبر نسبة كانت للأشخاص ذوي صعوبات المشي أو الحركة بنسبة ٦,١٦٪، تليها صعوبة الرؤية بنسبة ٤,٦٣٪، ثم صعوبة التذكر أو التركيز بنسبة ٣,٥٦٪، ثم صعوبة رعاية النفس بنسبة ٢,٨٦٪، وكانت أقل نسبة لصعوبات الفهم والتواصل مع الآخرين وبلغت ٢,٧٤٪.

وتُشير الإحصاءات الصادرة في ديسمبر ٢٠٢١ عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، إلى أن عدد مدارس التربية الخاصة خلال عام ٢٠٢٠/٢٠٢١ يقدر بنحو ١١١٦ مَدرسة، بسعة ٤٩٠٦ فصول، وتضم ٤٣٧١٩ ألف طالب، منهم ٢٧٩٥٧ ألف ذكر، ١٥٧٦٢ ألف أنثى.

أما عن متوسط كثافة الفصول في مدارس التربية الخاصة، فيُقدر بنحو ٨,٩ طلاب لكل فصل خلال عام ٢٠٢٠/٢٠٢١. ويبلغ عدد معلمي التربية الخاصة ٩٩٣٤ معلمًا خلال عام ٢٠٢٠/ ٢٠٢١، ليكون متوسط نِصَاب المُعلمين من الطلُاب نحو ٤,٤ طلاب.

وبلغت نسبة الأفراد الأميين من ذوي الإعاقات ٥٧,٦٪، وإذا تم مقارنة هذه النسبة مع مثيلتها لباقي أفراد المجتمع نجد أن نسبة الأمية لا تتعدى ٢٥٪ للأفراد بدون صعوبات، أي أن النسبة ترتفع لأكثر من الضعف لديهم عنها لدى الأفراد بدون الصعوبات، بصرف النظر عن نوع الإعاقة، وكانت أعلى نسبة أمية للذين يعانون من صعوبة التذكر والتركيز بنسبة ٦٨,٨٪، رعاية النفس بنسبة ٦٧,٨٪، المشي بنسبة ٦٥٪، الفهم والتواصل بنسبة ٦٤٪.

أما عن الأفراد ذوي الصعوبات الذين لم يلتحقوا مطلقًا بالتعليم فقد بلغت نسبتهم ٦٠,٨٪، وارتفعت للإناث لتصل إلى ٦٨,٥٪ مقابل ٥٣,٩٪ للذكور. كما أن نحو ١٠٪ قد التحقوا وتسربوا من التعليم، وقد ارتفعت النسبة بين الذكور لتصل إلى ١١,٣٪ مقابل ٧,٩٪ للإناث. وعلى النقيض من ذلك، فقد ارتفعت نسبة ذوي الصعوبات المتسربين من التعليم من الذكور الذين يقدر عددهم ١١.١ ألفًا مقابل ٧.٥ آلاف من الإناث، وعلى مستوى جميع الصعوبات، وكانت الإعاقة أيضًا أهم سبب لتسرب ذوي الصعوبات من التعليم، ولكن بنسبة أقل مقارنةً بعدم الالتحاق، حيث بلغت ٣٦,٩٪ مقابل ٦٤,٤٪ لعدم الالتحاق، وبلغت نسبة عدم رغبة الفرد في استكمال تعليمه وتسربه منه دون الحصول على شهادات ١٩,٣٪، وقد يرجع ذلك لشعوره بالعجز وعدم التكيف مع الزملاء المحيطين به في المدرسة. كما أن الظروف المادية للأسرة قد حالت دون استكمال ذوي الصعوبات للتعليم بنسبة بلغت ١٣,٧٪، وقد يرجع ذلك لاحتياجهم لرعاية خاصة أو وسائل انتقال؛ مما يكلف أسرهم تكاليف مادية لا تستطيع الأسرة الوفاء بها. وكان تكرار الرسوب المتسبب في حدوث التسرب لنحو ٥,٢٪ من إجمالي المتسربين.

أما عن أسباب عدم الالتحاق، فقد اتضح أن الإعاقة هي السبب الرئيس بنسبة بلغت ٦٤,٤٪. وقد تقاربت النسبة لكل من الذكور والإناث، بالإضافة إلى أسباب رئيسة أخرى، تمثلت في: صعوبة الوصول للمدرسة، وعدم رغبة الأسرة، والظروف المادية للأسرة، وعدم رغبة الفرد، وقد تقاربت النسب فيما بينها حيث بلغت نحو ٨٪ لكل منها تقريبًا. وهناك أسباب أخرى مثل عمالة الأطفال بنسبة ٢,٢٪، ووفاة أحد الوالدين بنسبة ٠,٥٪. واختلفت الأهمية النسبية لبعض الأسباب لكل من الذكور والإناث، فمثلًا ارتفعت نسبة عدم الالتحاق بالتعليم بسبب صعوبة الوصول للمدرسة وعدم رغبة الأسرة للإناث عن الذكور، بينما ارتفعت النسبة بسبب العمل لدى الذكور.

أما نسبة **الطلاب الموهوبين مزدوجي الاستثنائية** فتتراوح بين (٥-١٠٪)، تشمل هذه الإعاقات الخلل الحسي أو الإعاقة الجسدية أو صعوبات التعلم الخاصة. وتشير إحصاءات أخرى أن هناك نسبًا تتراوح من (٢-٥٪) من الأطفال المعاقين هم موهوبون، ويُقَدِر بعض الباحثين أن (٢-١٠٪) من نسبة الطلاب الملتحقين ببرامج رعاية الموهوبين مُشخصون على أنهم من ذوي اضطرابات التعلم المحددة، في حين أن آخرين يتوقعون أن العدد الفعلي هو أقرب إلى (٢-٥٪) من الطلاب الموهوبين.

ولمواكبة ازدياد أعداد الفئات الخاصة، وانطلاقًا من قناعة وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني بأن مسؤولية نجاح عملية الدمج تقع بشكل أكبر على المعلمين، قامت عام ٢٠١٨ بتدريب عدد (٢٣٢٣٢) معلمًا وأخصائيًا للتربية الخاصة والدمج على استخدام وتطبيق برامج الموهوبين وذوي الإعاقة.

الوضع الحالي

على الرغم من كل الجهود التي تبذلها الدولة لرعاية الموهوبين وذوي الإعاقة، وتدريب معلميهم على التعامل معهم، فإن الواقع يشهد بأن اتجاهات المعلمين لا تزال سلبية نحو وجود هؤلاء الطلاب في فصول الدمج مع الطلاب العاديين؛ بسبب عدم قدرتهم على معرفة طبيعة احتياجاتهم، وعجزهم عن رعايتهم وتعليمهم، وبالتالي حرمان هؤلاء الطلاب من الحصول على الخدمات التعليمية والمساندة المخصصة لهم، وتسرب معظمهم من مختلف مراحل التعليم، بشكل يمثل إهدارًا للموارد المالية للدولة، وحرمانهم من حقهم العادل في التعليم وتكافؤ الفرص وفق ما تسمح به حدود قدراتهم.

بالإضافة إلى وجود اتجاهات سلبية لدى معلمي التعليم العام تجاه الدمج، تنشأ من عدم الاقتناع بفكرة أن الطلاب ذوي الإعاقة يمكنهم أن يكونوا مواطنين كاملين في المجتمع، يقومون بأدوارهم فيه، ويعيشون مندمجين مع باقي المواطنين في جميع نواحي الحياة، وتُبنى هذه الاتجاهات نتيجة عدم وجود إيمان حقيقي بقدراتهم من جهة، وبحقوقهم كمواطنين من جهة أخرى، بالإضافة إلى غياب الكوادر الفنية المدربة القادرة على تنفيذ الدمج في المدارس، وعدم كفاية الأدوات والوسائل والآليات المناسبة لذلك.

أما بالنسبة للواقع الفعلي لرعاية الموهوبين في مدارس التعليم العام في مصر، فهو يكاد يرتكز على رعاية المتفوقين أو الموهوبين أكاديميًا ورياضيًا، وذلك عن طريق تخصص مدارس لهم، أو تخصص فصول داخل مدارس محددة، أو بتوزيعهم على الفصول العادية كي يكسبوا أقرانهم حماسًا ودافعية للأداء، فتكون النتيجة في الغالب عدم تطوير أو تنمية مواهب غالبية هؤلاء الطلاب، وحرمان المجتمع من نتاج مواهبهم.

ولا يختلف واقع رعاية الموهوبين مزدوجي الاستثنائية عن ذلك، حيث يتعمد معلموهم التركيز على الإعاقة ونواحي العجز بدلًا من الموهبة ونواحي القوة، الأمر الذي ينبئ باحتمالية اندثار مواهبهم في ظل تجاهلها، وتفاقم شدة العجز لديهم في ضوء تهويلها.

مما سبق يتضح أن هناك فجوة بين ما تصدره الدولة من تشريعات، وبين إجراءات تنفيذها من قِبل المؤسسات التعليمية الدامجة على أرض الواقع. وانطلاقًا من حرص الدولة المصرية بقيادتها الرشيدة وجميع أجهزتها وما توليه من اهتمام ودعم غير محدود في جميع ما يتعلق بمجال رعاية الموهوبين وذوي الإعاقة ومزدوجي الاستثنائية، والحاجة إلى تطوير الجهود المبذولة في الوقت الحاضر للكشف عنهم، وتطوير المعلمين العاملين معهم، ظهرت فكرة ورقة السياسات الحالية، والتي تحاول الإجابة عن السؤال التالي:

"إلى أي مدى يمكن أن تسهم المنظومة الرقمية الشاملة المقترحة في تطوير دور المعلمين نحو رعاية ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة (الموهوبين- ذوي الإعاقة- مزدوجي الاستثنائية) بشكل يسهم في تحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠"؟.

بدائل السياسات

هناك محاولات محلية وعربية سابقة لتقديم الرعاية للطلاب الموهوبين وذوي الإعاقة، منها:

- **اليمن ٢٠٠٩:** قام فريق البرنامج الوطني لتعليم ورعاية الموهوبين والمتفوقين باليمن بإعداد "مشروع اللائحة المنظمة للعمل في فصول الموهوبين" للاهتمام بالموهوبين في مرحلة التعليم الأساسي والثانوي كثروة وطنية وقومية، والرفع من مستوى الرضا لديهم وتعزيز ثقتهم بأنفسهم بتوفير الإمكانات والوسائل المتطورة بمدارسهم؛ لمساعدتهم على تعرف مواطن القوة في قدراتهم وتعزيزها وتحديد مواطن الضعف والتغلب عليها مما يقدم لهم فرص تحقيق ذاتهم وإبراز الاستقلالية في شخصياتهم واختيار المجالات الأكثر مناسبة لهم.

- **المملكة العربية السعودية ٢٠١١:** مُؤسسة الملك عبد العزيز ورجالهِ للموهبة والإبداع أنشأت البرنامج الوطني للكشف عن الموهوبين، انطلاقًا من قناعة قيادة المملكة العربية السعودية بأهمية الاستثمار برعاية الموهوبين والمبدعين بإيجاد بيئة محفزة للمُوهبة والإبداع وتعزيز الشغف بالعلوم والمعرفة لبناء قادة المستقبل. وكانت بداية الشراكة الاستراتيجية عام ٢٠١١ مع كل من "موهبة" و "وزارة التعليم" و"المركز الوطني للقياس" لتأسيس وتنفيذ "البرنامج الوطني للكشف عن الموهوبين" من خلال أدوات ومقاييس مقننة، حيث تم تطوير نموذج للكشف عن الموهوبين مبني على منهجية علمية متقدمة، تعتمد في المقام الأول على أهم الأسس العلمية وأفضل الممارسات التربوية لضمان الانتقاء السليم للطلبة الواعدين بالموهبة، وتبني من خلالها قاعدة بيانات ضخمة وشاملة لجميع الموهوبين والموهوبات في كل مناطق ومدن المملكة ،ولجميع الفئات العمرية في مختلف مراحل التعليم العام..

- **مصر ٢٠١٤:** أطلق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) أول معمل من نوعه للابتكارات في المنطقة العربية. وينظم المعمل عددًا كبيرًا من الأنشطة في كل أنحاء مصر انطلاقًا من إيمانه بأن المواطنين يمكن أن يتولوا مسؤولية المشروعات والمبادرات التي يمكن أن تحسن الأوضاع في المجتمع، وتأتي بحلول مبتكرة وفعَّالة للتصدي لتحديات التنمية القومية، والتي كان منها مبادرة "تصميم حلول مبتكرة للتيسير على ذوي الإعاقة" (Design In Integrated Living)، والتي تهدف إلى إيجاد حلول مبتكرة تيسّر الحياة على ذوي الإعاقة، وتمكّن من احتوائهم وإدماجهم في المجتمع، ونتيجة لهذه المبادرة يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدعم تطوير ستة نماذج وأفكار. ومن بين هذه النماذج تطبيق الرصيف المنحدر عبر الهاتف المحمول (Mobile Ramp) الذي يمكِّن المواطنين الذين يعانون من صعوبة الحركة من الإبلاغ عن حاجتهم لوجود رصيف منحدر في الشوارع، كما يوضح هذا التطبيق أماكن وجود هذا الرصيف المنحدر حتى يتمكنوا من الوصول إليه.

- **الإمارات العربية المتحدة ٢٠٢٠:** منصة تم (Tamm) التابعة لحكومة أبو ظبي، تتيح للأشخاص عبر موقعها الإلكتروني، وتطبيق المحمول خدمة إصدار تقرير طالب من أصحاب الهمم، من خلال هذه الخدمة، يمكنك تنزيل التقارير الخاصة بالطالب ذي الإعاقة، وهي: التقرير التشخيصي الشامل، وذلك بعد خضوعه لجلسات تقييم قدراته الذهنية، والنفسية، والاجتماعية، والأكاديمية، والتأهيلية، والعلاجية، والصحية، مع تشخيص نوع ودرجة الإعاقة أو الاضطراب النمائي، باستخدام مقاييس مقننة ومعتمدة. وتقديم الخطة التربوية الفردية (التفصيلية والملخصة)، وذلك للطالب الملتحق بمراكز الرعاية والتأهيل التابعة للمؤسسة. وإصدار شهادة لمن يهمه الأمر، وهي للطالب الملتحق بمراكز الرعاية والتأهيل بالمؤسسة تفيد باستمرارية الدراسة. وتقرير الملاحظة القبلية، وهي التقييم المبدئي للطالب عند بداية العام الأكاديمي.
- **مصر ٢٠٢٢:** صدر قرار بإنشاء مراكز رعاية الموهوبين والنوابغ والمبدعين بالجامعات، تشمل هذه المراكز عدة وحدات، وهي: وحدة المواهب الفنية، وحدة المواهب الأدبية، وحدة المواهب العلمية، وحدة المواهب التكنولوجية، ووحدة المواهب الرياضية. وتختص المراكز بالتعاون مع إدارات الكليات والمعاهد، لاكتشاف المواهب والنوابغ في المجالات كافة، وصقل مهارات الطلاب الإبداعية، والابتكارية، والفنية وتطويرها، مع توفير بيئة حاضنة ومُحفزة للموهوبين والمبدعين والنوابغ، وإعدادهم للمشاركة في مسيرة الدولة نحو التنمية المُستدامة والشاملة.

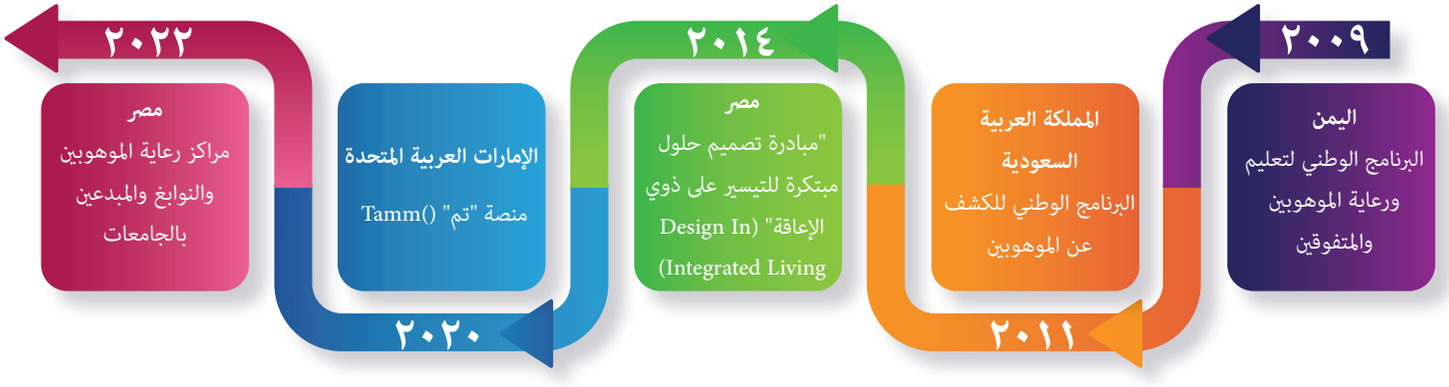

تحليل البدائل

بالنظر إلى المبادرات السابقة، المحلية منها والعربية، باعتبارها الأقرب إلى طبيعة ظروفنا، وعلى الرغم من أهميتها في رعاية الموهوبين وذوي الإعاقة، فإنها جاءت قاصرة في بعض جوانبها، الأمر الذي يتنافى مع رؤية مصر ٢٠٣٠ الطامحة لدمج جميع فئات المجتمع على اختلافها، وتقلل حجم الإهدار في المال العام؛ حيث إنها:

١. ركزت على رعاية الموهوبين وذوي الإعاقة ضمن حاضنات ومؤسسات رعاية مختصة أقرب للعزل منها للدمج، الأمر الذي يتعارض مع جهود الدولة المصرية في دمج الفئات الأكثر تهميشًا واحتياجًا.

٢. تغافلت عن الفئة البينية من الموهوبين مزدوجي الاستثنائية، على الرغم من أهميتها، وتمتعها بملكات يمكن أن تسهم في تنمية المجتمع.

٣. أغفلت دور المعلم في برامج رعاية ذوي الإعاقة والموهبين، وأوكلت مهامه للعاملين في هذه الحاضنات، وهو ما تعارض مع قناعة وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، بأن مسؤولية نجاح عملية الدمج تقع بشكل أكبر على المعلمين.

٤. اقتصرت مبادرات التيسير على سبل تنقلهم والكشف عنهم، دون تيسير سبل تشخيصهم وتعلمهم ورعايتهم.

وقد راعت المنظومة الرقمية الشاملة الحالية نواحي القصور في المبادرات السابقة، وامتازت عنها بمجموعة خصائص، تتماشى مع رؤية مصر ٢٠٣٠، وتلائم إمكانات ومتطلبات الواقع المصري، وهي:

١. **الاقتصاد:** حيث إنها لا تتطلب بناء مراكز أو حاضنات متخصصة، مع إمكانية الاستفادة من الخوادم المخصصة من وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني في رفع المنظومة المقترحة.

٢. **فريق عمل متعدد التخصصات:** باستطاعته تصميم وتطوير المنظومة وإتاحتها للهواتف الذكية.

٣. **توافر المعايير التربوية والفنية:** وعلى أسس علمية وتربوية وتكنولوجية سليمة.

٤. **سهولة الاستخدام:** من خلال واجهة مستخدم بسيطة، تتيح لجميع المعلمين تقييمًا وتشخيصًا والتدخل السريع مع هذه الفئات المهمة من المجتمع، كما أنها لا تستلزم أي متطلبات قبلية، كإلمام المعلم بمهارات تقنية معقدة، أو معرفته المتعمقة بالإعاقات والاضطرابات أو فئات الموهوبين.

٥. **الدعم الفني والتقني:** وتقديم استشارات علمية وتربوية على مدار الساعة.

٦. **الحداثة:** تضم قاعدة بيانات محدثة باستمرار، تضم جميع الاختبارات والمقاييس والتشخيصات والبرامج التربوية والعلاجية، التي تلائم مختلف الاحتياجات التعليمية للطلاب الموهوبين والموهوبين مزدوجي الاستثنائية وذوي الإعاقة.

وفي ضوء ذلك، من المتوقع أن تسهم المنظومة الرقمية الشاملة المقترحة في ورقة السياسات الحالية، في سد الفجوة بين الواقع الحالي للموهوبين وذوي الإعاقة ومزدوجي الاستثنائية في المدارس، والواقع المأمول الذي تطمح له الدولة في ضوء ما تصدره من تشريعات، وتطوير دور المعلم من كونه ناقلًا للمعرفة، إلى مكتشف وراعٍ لذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة.

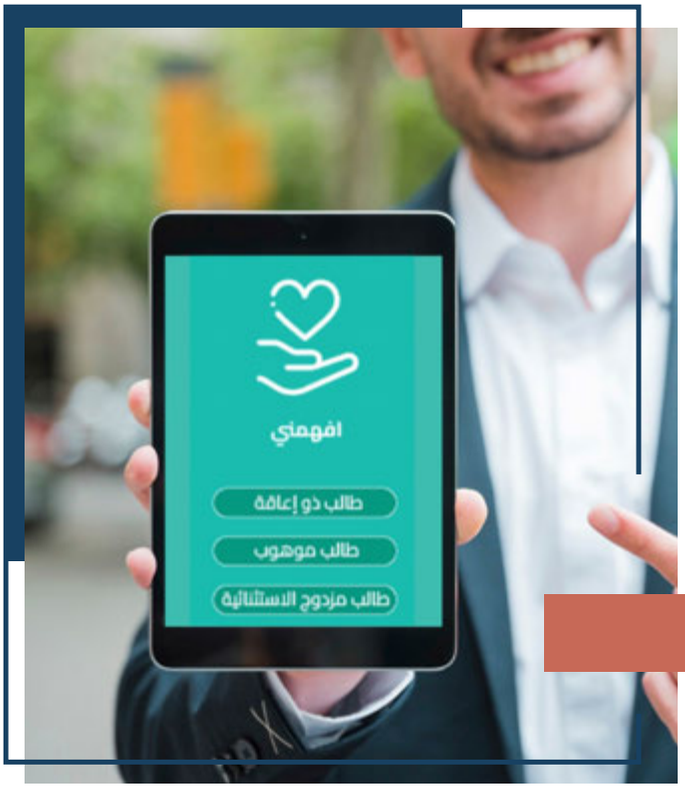

السياسة المقترحة

انطلاقًا من حرص الدولة المصرية بقيادتها الرشيدة، وما توليه من اهتمام ودعم في مجال رعاية وتمكين الموهوبين وذوي الإعاقة، والكشف عنهم، وتطوير معلميهم، تقترح ورقة السياسات الحالية منظومة رقمية متكاملة وشاملة تهدف إلى تصميم وتطوير نظام خبير (Expert System) متكامل، يعتمد على توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي (Artificial Intelligence)، والحوسبة السحابية (Cloud computing)، وتحليلات التعلم (Learning Analytics)، من خلال تطبيق للهواتف الذكية (Mobile App)، يستطيع من خلاله المعلمين بمدارس الدمج القيام بالتعرف والتشخيص والتدخل السريع مع الطلاب ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة (Special Educational Needs)، الذين يصعب اكتشافهم، ولا يلائمهم مناهج وبرامج التعليم العام المقدمة لزملائهم العاديين؛ بسبب اختلاف نوع احتياجهم، ويشملون:

١. **ذوي الإعاقة (Disabled)**: ونقصد بهم الطلاب ذوي الاضطرابات العصبية التي يصعب التحكم في أعراضها الحسية مع سلامة قدراتهم العقلية، كذوي متلازمة إسبرجر (Asperger's Syndrome). أو يعانون من اضطرابات إدراكية غير شائعة، ولكنها تعوق عملية تعلمهم، كذوي متلازمة آرلن (Irlen Syndrome) الذين يعانون من إدراك بصري مشوش للكلمات والأرقام في الصفحات، أو إدراك البيئة الخاصة من حولهم بطريقة مشوهة، أو أن لديهم اضطرابات نمائية يصعب اكتشافها قبل التحاقهم بالمدرسة، كذوي صعوبات التعلم الأكاديمية، أو لديهم اضطرابات تؤدي إلى صدور سلوكيات تستلزم معاقبتهم، باعتبارها سلوكيات شغب داخل الفصل، كاضطراب فرط الحركة وقصور الانتباه (Attention Deficit Hyperactivity Disorder – ADHD)، واضطراب التوحد (Autism)، بشكل يضعهم ضمن فئة الطلاب ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة، الذين يحتاجون إلى رعاية تختلف عن التي يتلقَّاها زملاؤهم العاديون، وتتمايز وفق احتياجات كل منهم.

٢. **الموهوبين (Gifted)**: ونقصد بهم الطلاب الذين يتمتعون بالقدرات الكامنة، أو غير المُكتشفة، سواء أكانت قدرات ذات مستوى عادي، ولكنها تؤثر على جانب كبير من حياة الطالب؛ مثل مهارات القيادة، أو القدرة على التفكير الابتكاري، أو كانت على هيئة مواهب خاصة، لا تلائمها المناهج المقدمة للطلاب العاديين في الفصل، وتظهر في مواقف معينة، كالقدرة الحسابية أو القرائية الفائقة. وهذه القدرات النابغة تضع الموهوبين ضمن فئة الطلاب ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة، الذين يحتاجون إلى رعاية تزيد على التي يتلقَّاها زملاؤهم العاديون.

٣. **الموهوبين مزدوجي الاستثنائية (Dual Exceptionality)**: ونقصد بهم الطلاب الموهوبين ولديهم في الوقت نفسه صعوبات تعلم محددة، أو اضطرابات سلوكية وانفعالية، أو مشكلات جسمية، أو اضطرابات تواصل، ويصعب على معلميهم رعايتهم بسبب طبيعتهم المزدوجة، فقد تكون الموهبة تخفي الإعاقة، وقد تكون الإعاقة تخفي الموهبة، وقد يخفي كلاهما الآخر، بشكل لا يُظهر الموهبة والإعاقة بشكل واضح؛ مما يعقد إجراءات الكشف والتشخيص، ويضعهم ضمن فئة الطلاب ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة، الذين يحتاجون إلى رعاية وبرامج تعليمية خاصة بكل منهم على حدة.

العوائد المتوقعة للسياسة المقترحة

من المتوقع أن تسهم المنظومة الرقمية الشاملة المقترحة فِي تَحقيق رُؤية مِصْرَ ٢٠٣٠ من خلالِ:

- ترسخ الإيمان العميق بأهمية اكتشاف هذه الفئة المهمة من المجتمع في دعم تحول المجتمع المصري إلى مجتمع معرفي يؤمن بالعدالة وتكافؤ الفرص لكل أفراده.
- تحقيق بعض أهداف التنمية المستدامة، بإتاحة التعليم الشامل المُنصف عالي الجودة للجميع، وفق ما تسمح به حدود قدراتهم، وتعزيز فُرص التعلم المستمر للطلاب على اختلاف احتياجاتهم، وتمكين الفئات الخاصة والأكثر احتياجًا، ودعم مشاركتهم في التنمية.
- المنظومة المقترحة خدمية غير ربحية، ولكن تطبيقها في جميع مؤسسات التعليم العام والفني من شأنه أن يسهم في تقليل حجم الإهدار في الموارد المالية المخصصة لهؤلاء الطلاب، وزيادة الفائض من ميزانية التعليم المخصصة لهم، وخفض التسرب الناتج عن عدم ملاءمة البرامج المقدمة لهم في المدارس.

ومن المتوقع أن يسهم التدخل الحكومي في اعتماد وتطبيق المنظومة الرقمية الشاملة المقترحة على مدارس التعليم العام والفني في تحقيق:

- مساعدة المعلمين على تقديم الخدمات التشخيصية والإرشادية والعلاجية عبر المنظومة المقترحة بشكل يضمن دقة النتائج وسرعة اتخاذ القرار.
- إتاحة التعليم الملائم عالي الجودة لكل طفل ذي احتياج تعليمي خاص في مصر على اختلاف خصائصهم واحتياجاتهم.
- رفع كفاءة المعلمين والقادة التربويين، وزيادة قدرتهم على تطبيق التعليم الذكي في كل مدارس مصر.
- إعادة هيكلة الموازنة المخصصة للتعليم، وتعظيم الإنفاق على الجوانب الرقمية في العملية التعليمية، من أجل تحسين المخرجات.
- الحفاظ على المواهب والقدرات المبدعة (أن تكون مصر ضمن أفضل أربعين دولة عالميًّا في مجال الابتكار وجودة مؤسسات البحث العلمي والحفاظ على المواهب والقدرات المبدعة).
- المساهمة في تحقيق الهدف الثالث من الرؤية الاستراتيجية للعدالة الاجتماعية ٢٠٣٠، وهو (تحقيق الحماية للفئاتِ الأَوْلَىَ بالرعايةِ) والذي يختص بضمان عدالة التوزيع، وتقليص الفجوات الطبقية، من خلال مساندة شرائح المجتمع المهمّشة، وتحقيق الحماية للفئات الأولى بالرعاية، كالأشخاص ذوي الإعاقة.

المنهج المستخدم

اعتمدت السياسة على طرق جمع البيانات الكمية والنوعية، ومنهج تحليل النظم، من خلال استعراض البدائل التي اعتمدتها المؤسسات المحلية والعربية، والملاحظات الميدانية، وتوصلت إلى أن الحلول الرقمية هي الأنسب لواقع المجتمع المصري الحالي، ولرؤية مصر ٢٠٣٠، وذلك من خلال تصميم وتطوير منظومة رقمية متكاملة وشاملة، وإتاحتها من خلال تطبيق للهواتف الذكية، يحمل اسم "افهمني"، ليساعد المعلمين العاملين بمدارس الدمج ومدارس التعليم الفني، على التعرف والتشخيص والتدخل السريع مع الطلاب ذوي الإعاقة والموهوبين الملحقين بهذه المدارس، باعتبارهم غير مؤهلين للتعامل مع هؤلاء الطلاب، وتحويلهم إلى كوادر مؤهلة في هذا المجال.

آليات التطبيق العملي

اقترح فريق العمل اسم "**افهمني**" على تطبيق المنظومة الرقمية الشاملة، ويرجع سبب اختيار هذه التسمية: أنها بمثابة "نداء" موجه من الطلاب الموهوبين لمعلميهم، بأن يتفهموا اختلافهم، ويدركوا أن قدراتهم الحسابية أو القرائية الفائقة ليست تحديًا منهم لمعلميهم، ولا استعراضًا على زملائهم، ولكنها قدرة فائقة وموهبة كامنة يتمتعون بها، لا تلائمها المناهج المقدمة للطلاب العاديين في الفصل، وتضعهم تحت فئة الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة، الذين يحتاجون إلى رعاية تزيد على تلك التي يتلقاها زملاؤهم العاديون، وموجة من الطلاب الموهوبين مزدوجي الاستثنائية لمعليهم، بأن تعلقهم بمواد الرسم أو الموسيقى وغيرها ليس تهربًا من المواد العلمية التي يعانون من صعوبات فيها، ولكن لنبوغهم في هذه المجالات، التي وإن كانت لا تلقى دعمًا مدرسيًا أو أسريًا، إلا أنها بالنسبة لهم جانب تميز يستحق الدعم والرعاية حتى لا تنطفئ جذوتها. كما أنها تمثل "استغاثة" من الطلاب ذوي الإعاقة لمعلميهم، بأنهم ليسوا مقصرين أو مهملين ولا يصلحون للتعليم، ولكنهم يعانون من اضطرابات وصعوبات غير ظاهرة أو شائعة، تعوق عملية تعلمهم.

مراحل تطبيق السياسة

من خلال تغذية النظام الخبير بأدوات ومقاييس مقننة، تم تطوير نموذج للكشف عن هؤلاء الموهوبين، والموهوبين مزدوجي الاستثنائية، وذوي الإعاقة، مبني على منهجية علمية متقدمة، تعتمد في المقام الأول على أهم الأسس العلمية وأفضل الممارسات التربوية لِضَمان الانتقاء السليم للطلاب الواعدين بالموهبة، وتنميتها، والاستفادة منها في تطوير مجتمعهم، لتقليل حجم تسربهم من المدارس، ولضمان مساعدة ذوي الإعاقة ليتحولوا إلى مورد للطاقة البشرية، والتخفيف من حدة العجز، وتعزيز استفادتهم من البرامج التعليمية المقدمة لهم، وبناء قاعدة بيانات ضخمة وشاملة لجميع الموهوبين والمبدعين وذوي الإعاقة في مراحل التعليم العام والفني.

ويمر المعلم من خلال النظام بثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: مرحلة التعرف والكشف:

كل ما على المعلم في هذه المرحلة هو أن يختار التبويب الذي يعتقد أن الطالب ينتمي إليه من بين ثلاثة تبويبات ظاهرة أمامه:

الأول: طالب ذو إعاقة: والمطلوب فيه من المعلم الإجابة عن مجموعة أسئلة تتعلق بنسبة ذكاء الطالب، والأعراض الظاهرية، ودرجتها، والاضطرابات المصاحبة لها وسلوكياته داخل الفصل.

الثاني: طالب موهوب: والمطلوب فيه من المعلم الإجابة عن مجموعة أسئلة تتعلق بنسبة ذكاء الطالب، ومجال موهبته، ونقاط القوة لديه.

الثالث: طالب مزدوج الاستثنائية: والمطلوب فيه من المعلم الإجابة عن مجموعة أسئلة تتعلق بنسبة ذكاء الطالب، ومجال موهبته، ونقاط القوة لديه، ونوع الإعاقات أو الاضطرابات المصاحبة له، ومستوى تحصيله.

المرحلة الثانية: مرحلة التشخيص المبدئي:

بعد إجابة المعلم عن جميع الأسئلة:

إذا كان الطالب من ذوي الإعاقة: سيظهر تشخيص مبدئي لنوع الإعاقة أو الاضطراب الذي يُحتمل أن يكون الطالب مصابًا به، مع وصف تفصيلي للحالة، وأبرز الفحوصات والمقاييس المطلوبة للتحقق من وجود هذه الإعاقة أو الاضطراب من عدمه، وأبرز الأنشطة التي تلائمه في المدرسة وفق قدراته.

أما إذا كان الطالب من الموهوبين: سيظهر تشخيص مبدئي لمجال موهبة ونبوغ الطالب، وتقييم لذكائه المتعدد (Multiple Intelligence)، والجهات المختصة لاكتشاف وصقل هذه الموهبة، ومجالات الأنشطة التي ينبغ فيها داخل المدرسة.

أما إذا كان الطالب من الموهوبين مزدوجي الاستثنائية: سيظهر تشخيص مبدئي لمجال موهبة ونبوغ الطالب، والجهات المختصة لصقل هذه الموهبة، وتقديم تشخيص مبدئي لنوع الإعاقة أو الاضطراب، الذي يُحتمل أن يكون الطالب مصابًا به، مع وصف تفصيلي للحالة، ومجالات الأنشطة التي ينبغ فيها داخل المدرسة.

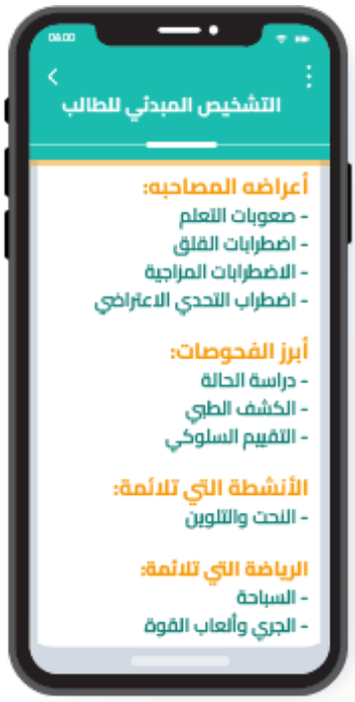

المرحلة الثالثة: مرحلة التدخل السريع:

وفيها يحصل المعلم على برنامج تربوي فردي لكل طالب في ضوء ما سبق، يتضمن نواحي القوة والضعف، وأهداف تعلمه، وأفضل الطرق والاستراتيجيات الملائمة لذلك، وإرشادات للمعلم عند التعامل معه، وأنشطة تلائم مجال موهبته، أو تساهم في خفض شدة إعاقته أو اضطرابه.

متطلبات تنفيذ السياسة

المتطلبات البشرية	الدور
أخصائيون تربية خاصة	اختيار الاختبارات والمقاييس المقننة للكشف عن مختلف الفئات الخاصة وإعداد غير المتوفر منها
مصممون تعليميون	إعداد المعايير التربوية والفنية الخاصة بالنظام إعداد معايير تصميم الاختبارات والمقاييس بصيغة رقمية
مصممو رسوم	تصميم واجهات النظام تصميم فيديو تعريفي للمعلمين بكيفية الاستخدام
مبرمجون / مطورو برامج	تطوير وبرمجة النظام وتطبيق الهواتف الذكية

المتطلبات المادية	الوصف
الاختبارات والمقاييس	المقاييس والاختبارات المقننة المتعلقة بقياس الذكاء ومختلف القدرات والاضطرابات والإعاقات
خوادم النظام	الاستعانة بالخوادم المخصصة لوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني حتى يكون النظام بقاعدة بياناته متاحًا عليها، ولتوفير تكلفة شراء خوادم جديدة.

الاستنتاج

اقترحت ورقة السياسات بدائل عملية من شأنها أن تساعد وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني على تعزيز استراتيجيتها نحو تطوير معلمي الطلاب ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة.

التوصيات

- تطبيق المنظومة الرقمية الشاملة المقترحة في جميع المدارس الدامجة بالتعليم العام والفني.
- بناء قاعدة بيانات شاملة ومفصلة للطلبة الموهوبين وذوي الإعاقة ومزدوجي الاستثنائية.
- إعادة النظر في قوانين الدمج التي تسمح بدمج إعاقات محددة فقط، وإغفال الفئات الغامضة والبينية.
- تنفيذ تغييرات هيكلية في تصميم برامج التدريب المقدمة لمعلمي الدمج.
- إعادة النظر في البرامج المقدمة عبر الأكاديمية المهنية للمعلم لتواكب المستجدات، بحيث لا ينحصر دورها في تقديم إطار نظري عتيق.
- تخصيص وحدة مستقلة لمراقبة جودة البرامج المقدمة لمعلمي الدمج ومدى ملاءمتها للواقع وللتطورات الحديثة، على أن تكون جهة مستقلة؛ لضمان عدم تضارب المصالح.
- تخصيص حوافز وامتيازات لمعلمي الدمج الذين استعانوا بالمنظومة المقترحة في الكشف والتدخل مع الطلاب.

قائمـــة المراجـــع

المراجع

الوثائق الرسمية:

١. رئاسة جمهورية مصر العربية. (٢٠١٤). دستور جمهورية مصر العربية المعدل ٢٠١٤م. الجريدة الرسمية المصرية، ١/١٨.

٢. رئاسة مجلس الوزراء المِصري. (٢٠١٨). قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٢٧٣٣)، لسنة ٢٠١٨م، بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون حُقوق الأشخاصِ ذويّ الإعاقة. الجريدة الرسمية المصرية، السنة ٦١، (العدد ٥١ مكرر). في ١٢/٢٣ /٢٠١٨، ١ـ ٦٩.

٣. وزارة التربية والتعليم المصرية. (٢٠١٦). قرار وزاري رقم (٢٢٩) بشأن دمج الطلاب ذوِي الإعاقة البسيطة بمدارس التعليم الفني. القاهرة: وَزارة التربية والتعليم.

٤. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (يوليو ٢٠١٩). السكان بحوث ودراسات: مجلة نصف سنوية. ع(٩٨).

٥. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (ديسمبر ٢٠٢١). النشرة السنوية للتعليم قبل الجامعي للعام الدراسي ٢٠٢١/٢٠٢٠. مرجع رقم ٧١- ١٢٣١١-٢٠٢١.

٦. استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠

٧. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة – اليونسكو. (٢٠٢٢). التعليم من أجل التنمية المستدامة: خارطة طريق، Education for Sustainable Development (ESD): A Roadmap (٢٠٢٠). ترجمة: سينتيا أنطوان.

٨. رئاسة جمهورية مصر العربية. (مارس ٢٠١٩). قانون رقم (١١) لسنة ٢٠١٩ بإصدار قانون المجلس القومي للأشخاص ذوي الإعاقة. الجريدة الرسمية المصرية، العدد ٩مكرر (أ). في ٣/٣/ ٢٠١٩. ص ١ـ ١٠.

٩. الجمعية العامة للأمم المتحدة. (ديسمبر ٢٠٠٦). اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول الاختياري. قرار رقم ٦١١/٦١.

١٠. رئاسة جمهورية مصر العربية. (٢٠١٨). قانون رقم (١٠) لسنة ٢٠١٨ بإصدار قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. الجريدة الرسمية المصرية، العدد ٧ مكرر (ج). في ٢/١٩/ ٢٠١٨. ص ١ـ ٣٠.

١١. مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء. (يناير ٢٠٢٢). ٧ سنوات من الإنجازات: التنمية المجتمعية (قطاع التضامن الاجتماعي).

١٢. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (٢٠١٥). تقرير إنجازات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مصر: مسارات نحو التنمية.

١٣. قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٤٠٠ لسنة ٢٠٠٧ بشأن الموافقة على الاتفاقية الدولية لحماية الأشخاص ذوي الإعاقة.

الدوريات العلمية:

١. حسانين، عواطف (٢٠١٩). دمج الأطفال ذَوي الاحتياجات الخاصة بمدارس العاديين: الإيجابيات والسلبيات. المجلة التربوية. ج٦٨. ٢٣٧٣ – ٢٣٩٣.

٢. رضوان، مايفيل (٢٠١١). فعالية برنامج علاجي في خفض اضطراب قصور الانتباه المصحوب بفرط الحركة لدى الأطفال الموهوبين ذَوي عُسر القراءة. مجلة كلية التربية: جامعة بورسعيد. ع(١٠).

٣. الهلالى، الشربيني (٢٠١٨). البرنامج الرابع: دعم ذوي الاحتياجات الخاصة من المعاقين والموهوبين والفائقين. مجلة بحوث التربية النوعية. ع(٥٠)، ٢٣٣ – ٢٦٩.

٤. جمعة، محمد، وعمري، عاشور (٢٠١٩). إعداد معلم الكبار وتأهيله لممارسات جديدة على ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠: تصور مقترح. آفاق جديدة في تعليم الكبار، ع(٢٥)، ص ٩ – ٩٤.

٥. زكي، محمد (٢٠٢٣). إدارة المواهب القيادية بالجامعات المصرية مدخل لتحقيق أهداف استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠م. مجلة كلية التربية في العلوم التربوية، مج(٤٧)، ع(٢) ، ١٦٩– ٣١٦.

المؤتمرات:

١. البنا، عادل (٢٠٠٩). التجربة اليمنية في رعاية المَوهُوبين. المُؤتمر العلمي العربي السادس لرعاية الموهوبين والمتفوقين: رعاية الموهوبين ضَرُورةٌ حتمية لمُستقبل عربي أفضل، ج ٢، عمان: المجلس العربي للموهوبين والمتفوقين وواجهة الأردن للتعلم والتبادل الثقافي. ٣١٣ – ٣٣٥.

٢. دبابنه، خلود، والعطية، أسماء (٢٠١٥). الأطفال الموهوبون ذويَّ صعوبات التعلم اكتشاف تدخل ورعاية تحديات وممارسات، المؤتمر الدولي الثاني للموهوبين والمتفوقين – تحت شعار "نحو استراتيجية وطنية لرعاية المبتكرين، جامعة الإمارات العربية المتحدة، ١٩–٢١ مايو.

٣. الدسوقي، عبد القادر، إيناس، إسماعيل، والسعيد، سهير (٢٠١٩). أساليب رعاية المَوهُوبِين من ذوي الهِمَم: رُؤى وتَطَلُعَات. ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العلمي بكليةِ التَربيةِ بدمياط. مجلة كلية التربية: جامعة دمياط. ع(٧٣)، عدد خاص.

٤. عبد الله، عادل (٢٠١٠). تقييم واقع الموهوبين بالتعليم العام في مصر. المؤتمر العلمي لكلية التربية جامعة بنها، تحت عنوان: اكتشاف ورعاية الموهوبين بين الواقع والمأمول، بنها: كلية التربية جامعة بنها ومديرية التربية والتعليم بالقليوبية، ٤٩ – ٦٢.

المواقع الإلكترونية:

١. الموقع الرسمي لرئاسة الجمهورية – https://www.presidency.eg/ar/%D9%85%D8%B5%D8%B1/%D8%B1%D8%A4%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D8%B5%D8%B1-2030

٢. موقع رئاسة مجلس الوزراء – https://cabinet.gov.eg/StaticContent/Vision2030

٣. موقع الهيئة العامة للاستعلامات – https://www.sis.gov.eg/Story/260192/%D8%AF%D8%B9%D9%85-%D9%88%D8%AA%D9%85%D9%83%D9%8A%D9%86-%C2%AB%D8%B0%D9%88%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%87%D9%85%D9%85%C2%BB?lang=ar

٤. موقع منظمة الصحة العالمية – https://www.emro.who.int/ar/health-topics/disabilities/index.html

٥. موقع مؤسسة الملك عبد العزيز ورجاله للموهبة والإبداع "موهبة" – https://www.mawhiba.org/Ar/programs/selection/Pages/default.aspx

٦. موقع منصة "تم" بالإمارات العربية المتحدة – https://www.tamm.abudhabi/ar-AE/life-events/individual/Discover-Emirati-Benefits/PoD-Support/GetReportforStudentofDetermination

٧. الموقع الرسمي لجامعة عين شمس – https://www.asu.edu.eg/ar/3653/news

٨. موقع رؤية مصر ٢٠٣٠ – http://sdsegypt2030.com/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A9

٩. الموقع الرسمي لجامعة بنها – https://bu.edu.eg/BUNews/25997

مجلس الوزراء

مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء

الحي الحكومي – العاصمة الإدارية الجديدة

رقم بريدي: 11582 ص.ب: 191 مجلس الشعب تليفون: 27929292(202) فاكس: 27929222(202)

info@idsc.net.eg www.idsc.gov.eg